

ان الما بالقمه والكاف في قوله لقول زائدة اذ ليس
في القرآن غير هذه الثلاثة ولما اكل الناظم طريق
التحقيق القياسي التصريفي شرح في بيان الطريق
الثاني وهو التحفيف الرسم فقال وقد روى والله
يا حفظ كان مستظلا فاسناد الى ما روى سليم حمزة
انه كان يتبع في الوقف على الرسم خط المصحف اي
تخفيف الرسم في الوقف على مقتضى رسمه
المصحف وان خالف القياس قال مكي توافقة
للسواد والمراد خط المصحف الكرم المجمع عليه من
عثمان رضي الله عنه واعلم انه لا يتبع الرسم في هذا
الباب الا فيما يتعاقق الحرف دون غيرها فلا يحذف
الالف التي بعد شرسا ولا يلفظ بالالف التي بعد
الواو ومقتضى كلام الناظم ان التحفيف التصريفي
يجوز الاخذ به سخره وان خالف الرسم والتخفيف الرسمي
يجوز الاخذ به ايضا وان خالف القياس فالطريقان

معمول

معمولهما وعمارة البسير تقتضي تعيين الرسم فقط
فانه قال واعلم ان جميع ما يسهله حرفة من الحركات
وانما يراعى فيه خط المصحف دون القياس
قال ابو عبد الله الفاي واعلم ان التحفيف التبايني
اذا وافق الرسم كان احسن شي واجوده واذا خالفه
جاز العمل به وبالرسم مالم يتعدنا ويؤدي الى الاخلال
وقال ايضا وقد يودي اتباع الرسم في الالف الى
ما يضعف من اجتماع الساكنين على غير حده نحو
رايت وسالت ورمما تغدر في بعضه وذلك
اذا كان قبل الالف التي هي صورة له ساكن نحو الشوا
والشاة وقد يودي في الحذف الى اشتباه المعاني
في نحو تجرون والي الاخلال بحرف لا دليل عليه
بعد الحذف وتيا كراخلال اذا وقع قبل الحرف ساكن
نحو سؤلا ومد مومنا والقران وقال مكي رحمه الله
واما الموقن والصواب ان اتقف للحرف بالفتح والنقل ونحو

ك